موقف لبنان من أزمة السويس عام 1956

م.د. جاسم محمد الجبوري*

تاريخ التقديم: 2008/6/8 تاريخ القبول: 2008/8/26

تمهيد

التطورات السياسية في مصر حتى عام 1956

خضعت مصر للاحتلال البريطاني عام 1882، وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، أعلن وزير خارجية بريطانيا في 18 كانون الأول 1914 الحماية البريطانية على مصر [1]، ثم أقدمت الحكومة البريطانية في 26 آب 1936 على عقد معاهدة مع الحكومة المصرية تضمنت اعتراف بريطانيا باستقلال مصر في الشؤون الداخلية والخارجية، مقابل اعتراف مصر بحق بريطانيا في إبقاء قوات مسلحة في منطقة قناة السويس[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وجدت الحكومة المصرية أن معاهدة 1936 استنفذت أغراضها،وأن الوجود البريطاني في منطقة قناة السويس أصبح بدون مبرر، وطالب مجلس الوزراء المصري في 23 تشرين الأول 1945 "بجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية"، إلا

---

* قسم التاريخ/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

(1) احمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو: مصر والعسكريون، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص 62–64.

(2) للتفاصيل عن المعاهدة ينظر: عاصم الدسوقي، مصر في الحرب العالمية الثانية، (القاهرة، 1976)، ص67–69؛ عادل إسماعيل، السياسة الدولية في المشرق العربي، (بيروت، 1970)، ص 308–324.

أن الحكومة البريطانية ردت بمذكرة أعلنت أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها معاهدة 1936 سليمة في جوهرها، ورفضت المطالب المصرية بالجلاء[1].

بدأت المفاوضات بين الجانبين المصري والبريطاني في أيار 1946 من اجل إيجاد حل عادل للقضية المصرية، وعقد معاهدة تحل محل معاهدة 1936 كشرط لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر، لكن هذه المفاوضات فشلت بسبب الخلاف بين الجانبين حول مسالة وحدة مصر والسودان تحت ظل العرش المصري[2].

اضطرت الحكومة البريطانية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة المصرية، إذ جرت مباحثات بين رئيس الحكومة المصرية (إسماعيل صدقي) ووزير الخارجية البريطاني آرنست بيفن لإعادة النظر في معاهدة 1936، وانتهت إلى عقد اتفاق عرف بـ (اتفاق صدقي – بيفن) في 26 تشرين الأول 1946، نص على قيام تحالف عسكري بين مصر وبريطانيا، وتعهدت الحكومة البريطانية بالجلاء عن مصر في موعد أقصاه الأول من أيلول 1949[3].

لم تلتزم بريطانيا بهذا الاتفاق، وجرت مفاوضات جديدة بين الطرفين في منتصف عام 1950 حول الجلاء، إلا أن بريطانيا كانت ترفض فكرة الجلاء إلا

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2676، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (أ/11/43) والمؤرخ في 21 كانون الأول 1945، الوثيقة رقم (23)، ص7–8؛ عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، ط1، (القاهرة، 1957)، ص97–103؛ عمر عبد العزيز عمر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، (بيروت، 1975)، ص518 – 519.

(2) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر 1945–1952، (القاهرة، 1972)، ص87–91.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2676، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (154/6/10) والمؤرخ في 26 تشرين الأول 1946، الوثيقة رقم (19)، ص41؛ عمر، المصدر السابق، ص 219؛ الشافعي، المصدر السابق، ص 106–107.

إذا دخلت مصر في حلف دفاعي مشترك مع بريطانيا، ولم يكن من سبيل أمام الحكومة المصرية لإرضاء الشعب المصري وكسبه إلى جانبها إلا إلغاء معاهدة عام 1936 في 8 تشرين الأول 1951، وإعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري[1].

وبعد قيام الثورة المصرية في 23 تموز 1952[2]، دخلت القضية المصرية مرحلة جديدة، إذ استؤنفت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية من أجل تحقيق الجلاء، وتوصل الطرفان في 29 تشرين الأول 1954 إلى عقد الاتفاق النهائي المتضمن جلاء القوات البريطانية جلاءً تاماً عن الأراضي المصرية خلال فترة عشرين شهراً من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق [3]، وفعلاً تم تنفيذ ذلك، إذ غادر آخر فوج من القوات البريطانية في 13 حزيران 1956، وفي 18 من الشهر نفسه رفع العلم المصري على مقر قيادة القوات البحرية في مدينة بور سعيد، وتقرر اعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً في مصر[4].

أولاً. تأميم قناة السويس

(1) جلال يحي وخالد نعيم، مصر الحديثة 1919– 1952، (الإسكندرية، 1988)، ص506–509؛ سريد بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط منذ أقدم العصور حتى 1952، ترجمة: أحمد سلمان، مطبعة الرابطة، (بغداد، 1956)، ص26؛ عمر، المصدر السابق، ص251.

(2) للتفاصيل عن ثورة 1952 ينظر: جلال يحيى، أصول ثورة يوليو (تموز) 1952، (الإسكندرية، 1952)؛ أحمد حمروش، قصة ثورة 23 يوليو، مطبعة المتوسط، (بيروت، 1974).

(3) للتفاصيل عن نصوص الاتفاق ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2676، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (أ/6/23) والمؤرخ في 30 تشرين الأول 1954، الوثيقة رقم (1)، ص1–2؛ كمال الدين رفعت، حرب التحرير الوطنية، دار الكاتب العربي، (القاهرة، 1968)، ص368–369؛ عمر، المصدر السابق، ص528 – 530.

(4) U.S.S.D.L.I. and F. A,1955-1958, Lebanon, Telegram from the American Legation, Beirut, June 20, 1956, No:8, To the Secretary of State, Washington, film:10, p.16.

عملت الحكومة المصرية بعد تحقيق الجلاء البريطاني على استكمال الاستقلال الوطني وتحريرها من النفوذ الغربي، لا سيما وأن قناة السويس بقيت تمثل تغلغل النفوذ البريطاني والفرنسي في الأراضي المصرية، ورأت الحكومة المصرية ضرورة تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال بناء السد العالي، الأمر الذي دفع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى رفض تمويل السد من خلال الضغط على البنك الدولي بعدم الموافقة على إعطاء مصر قرضاً مقداره (200) مليون دولار[1].

لذلك، عمل الرئيس المصري الراحل (جمال عبد الناصر) على تحقيق استقلال ثروات البلاد الوطنية لتمويل بناء السد العالي وإعمار مصر من خلال استرجاع السيطرة على قناة السويس، فأعلن تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956[2].

1: موقف لبنان الرسمي:

وقفت الأقطار العربية إلى جانب مصر، وساندت قرار التأميم [3]، وأعلن لبنان تأييده الكامل لهذا القرار، فقد أكد رئيس الحكومة اللبنانية (عبد الله اليافي) على تأييد حكومته لمصر تأييداً كاملاً في تأميمها قناة السويس، وأن الحكومة

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,4801، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 152/7) والمؤرخ في 1 آب 1956،، الوثيقة رقم (32)، ص50؛ محمد حسنين هيكل، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة، ط1، (القاهرة، 1956)، ص279.

(2) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 4802، 311، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 177/9) والمؤرخ في 26 تموز 1956، الوثيقة رقم (25)، ص50؛ محمد عبد الباري، التيارات السياسية في المشرق العربي، دار المعارف، (القاهرة، 1957)، ص100؛ عمر، المصدر السابق، ص 531؛ هيكل، المصدر السابق، ص483.

(3) محمد عبد الباري، دور لبنان في العالم العربي، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت، 1973)، ص84؛ فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية –العربية والعربية الدولية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1997)، ص89.

"مقتنعة تماماً بان المعركة التي تخوضها مصر" لصالح العرب أجمع، وإننا وإن أيدنا مصر اليوم بالأقوال فسيأتي يوم نؤيدها بالأفعال"، وبيَّنَ بأن "كل خطوة يخطوها الغرب ضد مصر لا يشكل إساءة لمصر وحدها بل لجميع الدول العربية"[1].

وألقى رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) خطاباً في 5 آب أكد فيه ترحيب لبنان وتأييده التام لمصر في قراراها المصيري بشأن التأميم، قائلاً: "إن التأميم حق طبيعي لمصر نابع من سيادتها واستقلالها، وهو مشروع وطني وقومي ...، وإذا تعرضت مصر لأي عدوان فان العرب جميعاً سيقفون جميعاً إلى جانب شقيقتهم الكبرى"[2].

وكرر رئيس الحكومة اللبنانية (عبد الله اليافي) ترحيبه بقرار التأميم، معلناً تضامن حكومته مع قرار الحكومة المصرية بشأن التأميم الذي عدَّه بـ "التاريخي"، وجدد تأييد لبنان لمصر في معركتها التحررية، واستعداد حكومته للوقوف موقفاً حازماً ضد كل من يحاول التدخل ضد قرار التأميم، وأوضح بأن قرار التأميم جاء "لتحقيق الاستقلال الكامل لمصر"، مشيراً إلى أن الشعب اللبناني يؤازر الشعب المصري "... ويبارك قرار التأميم..."[3].

كما أعلن وزير الخارجية اللبناني (سليم لحود) في لقاء صحفي، وقوف لبنان حكومة وشعباً إلى جانب الشقيقة مصر في قرارها بتأميم قناة السويس، الذي عدَّه بـ

(1) محاضر مجلس النواب اللبناني، الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة (الأولى) المنعقدة في 30 تموز 1956، ص1.

(2) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6426) في 6 آب 1956.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2689، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 70/1/1) والمؤرخ في 8 آب 1956، الوثيقة رقم (9)، ص112.

"الخطوة الجبّارة" في طريق تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وأن التأميم حق من حقوق مصر الأساسية في السيادة على أراضيها[1].

وعلى ما يبدو أن موقف لبنان ولاسيما (موقف الرئيس اللبناني) جاء نتيجة للضغط الجماهيري في لبنان المؤيد والمتعاطف مع مصر، إذ يشير تقرير للسفارة العراقية في بيروت أُرسل إلى وزارة الخارجية العراقية جاء فيه: " ... إن الاندفاع الرسمي بقضية القناة ناشئ إلى حد ما من شدة التيار المؤيد لمصر، الذي يرى بعض الساسة اللبنانيين أنه لا يمكن مقاومته وذلك طمعاً بأغراض سياسية وأملاً في تحقيق مطامع شخصية ... وأن رئيس الجمهورية نفسه لا بد أن يكون خاضعاً بعض الشيء لهذا التيار..."[2].

كان من الطبيعي أن يثير قرار التأميم استياء وانزعاج الدول صاحبة الأسهم في قناة السويس وخاصة بريطانيا وفرنسا، اللتان قررتا الاجتماع بوزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وأصدروا بياناً مشتركاً أعلنوا فيه رفضهم لقرار التأميم الذي عدّوه "إهانة بالغة لهم، وأنه عمل تعسفي ينطوي على نتائج خطيرة للملاحة في قناة السويس"[3].

أدت هذه التطورات السياسية باللجنة السياسية للجامعة العربية إلى عقد اجتماع استثنائي في القاهرة يوم 12 آب 1956، وقد مثّلَ لبنان فيها صائب سلام (وزير الدولة اللبناني) الذي قابل يوم وصوله القاهرة في 11 آب الرئيس المصري (جمال عبد الناصر)، وأعرب خلال المقابلة عن مطالبة الحكومة اللبنانية بضرورة

---

(1) المصدر نفسه، الوثيقة رقم (12)، ص 120؛ مجلة الطريق (بيروت)، العددان (7) و (8)، تموز، آب، السنة (15)، 1956، ص66.

(2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2689، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 411/2/1) والمؤرخ في 6 أيلول 1956، الوثيقة رقم (55)، ص 9.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي،، ملفه رقم 311,4801، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (76/2/17) والمؤرخ في 5 آب 1956، الوثيقة رقم (6)، ص 7.

اتخاذ قرار جماعي تعلن فيه دول الجامعة العربية تأييدها المطلق لمصر في كل ما قامت به[1].

وأكد رئيس الوفد اللبناني خلال اجتماعات اللجنة السياسية للجامعة العربية في 12 آب تضامن لبنان الكامل مع الحكومة المصرية في قرار التأميم، ومشدداً على ضرورة وقوف لبنان والدول العربية إلى جانب مصر ضد أي تهديد أو عدوان خارجي[2]، وأنهت اللجنة السياسية أعمالها في 13 آب، وقررت اعتبار جلساتها مستمرة لمتابعة تطورات الموقف بعد قرار التأميم، ووافق لبنان على قرارات اللجنة التي كان من أهمها التأكيد على تضامن الدول العربية مع مصر في "المحافظة على سيادتها وصيانة حقوقها القومية، وتعتبر أن أي اعتداء على سيادة أي دولة عربية هو اعتداء على سيادة الدول العربية جميعاً"[3].

بعد عودة صائب سلام إلى بيروت في 17 آب، أدلى بتصريح صحفي، أعرب فيه عن ارتياحه للتضامن الذي ساد بين وفود الدول العربية من اجل تأييد مصر في معركتها التحررية معرّجاً على موقف لبنان، قائلاً: "... إن موقف لبنان الرسمي والشعبي كان موضع تقدير جميع الهيئات المصرية"[4].

ومن جهة أخرى، عقدت الدول الغربية المتضررة من قرار تأميم القناة مؤتمراً لها في لندن في 16 آب 1956 باسم (مؤتمر لندن) [5]، والذي أصدر في ختام

(1) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6430) في 12 آب 1956.

(2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,4801، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (1/3/20) والمؤرخ في 13 آب 1956، الوثيقة رقم (186)، ص 59.

(3) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6345) في 18 آب 1956؛
U.S.S.D.L.I. and F.A,1955-1958, Lebanon, Telegram from the American legation, Beirut, August 18, 1956, No:101, To the Secretary of State, Washington, film: 9, p.2.

(4) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6345) في 18 آب 1956.

(5) حضره عن الجانب الأمريكي جون فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكية) ونائبه (روبرت مورفي)، وسلوين لويد (وزير الخارجية البريطاني)، وكريستيان بينو (وزير الخارجية الفرنسي). للتفاصيل ينظر: د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 4018،

أعماله بياناً أعلن فيه عن تكوين سلطة دولية لإدارة القناة، وإرسال وفد خماسي إلى القاهرة برئاسة رئيس الوزراء الأسترالي (منريس) للتفاوض مع الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) حول تشكيل تلك السلطة، ولكن عبد الناصر أعلن رفضه التام لقرارات مؤتمر لندن[1].

إزاء هذه التطورات الدولية حول القضية المصرية، أوفدت الحكومة اللبنانية مجدداً صائب سلام إلى القاهرة، حيث التقى الرئيس (جمال عبد الناصر) في 6 أيلول 1956، وبحثا تطورات القضية المصرية، وبعد اقل من أسبوعين، اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة، وتحديداً في يومي (17–18) أيلول، وقد ترأس صائب سلام وفد بلاده في جلسات اللجنة السياسية، التي أكد فيها مندوبو الدول العربية تأييدهم لمصر، وعدّوا الخطر الذي يهدد مصر إنما يهدد سلامة البلاد العربية وأمنها وسيادتها، وأكدوا في البيان الختامي على رغبة الدول العربية في التوصل إلى حل النزاع حول القناة بشكل سلمي لا يتعارض مع سيادة مصر والمصالح القومية العربية، وهي "مصممة على الدفاع عن حقوقها المشروعة وصد العدوان"، وتضمن القرار الذي اتخذته اللجنة السياسية استنكار أسلوب التهديد والضغط الذي تمارسه بريطانيا وفرنسا ضد مصر[2].

وهكذا يتضح موقف لبنان الرسمي إزاء إيجاد حل عادل وسلمي للقضية المصرية من خلال إعطاء مصر استقلالها التام عن طريق إدارة شؤون البلاد، وتوافق ذلك الموقف مع القرار الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في 14 تشرين

311، تقارير المفوضية الملكية العراقية في لندن، تقرير المفوضية العراقية إلى وزارة الخارجية العراقية في 8 أيلول 1956، الوثيقة رقم(18)، ص 34.

(1) جريدة النهار (بيروت)، الأعداد (6332) و(6346) و(6348) في 3و17 و19 أب 1956.

(2) إبراهيم صيهود الأنصاري، دور لبنان السياسي في جامعة الدول العربية 1945–1958 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي للدراسات العليا، (بغداد، 2003)، ص53–54؛

U.S.S.D.L.I. and F. A, 1955-1958, Lebanon, Telegram from the American legation, Beirut, September 19,1956, No:215, To the Secretary of State, Washington, film: 9, p.144.

الأول 1956 والقاضي بضرورة حل القضية سلمياً والذي وافقت عليه الحكومة المصرية، إلا أن هذا الأمر لم يرضِ الدول الاستعمارية التي وجدت فيه ضربة لمصالحها في مصر، لذا أخذت تعد العدة لشن عدوان شامل على مصر في محاولة يائسة لإرغامها بالعدول عن قرار التأميم[1].

2: الموقف الشعبي اللبناني:

اتسم الموقف الشعبي اللبناني بالتأييد التام لقرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس [2]، إذ عقد مجلس النواب اللبناني جلسة استثنائية يوم 30 تموز 1956 لمناقشة قضية التأميم، أعلن فيها النواب تأييدهم لقرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس، فالنائب (حميد فرنجية) عدَّ الخطوة التي قامت بها مصر حق طبيعي، ودعا إلى تأييد مصر تأييداً كاملاً بدون تحفظ، وأكد النائب (غسان تويني) أن قرار التأميم "قضية وطنية"، وأنه لا يوجد عربي واحد لا يوافق مصر على خطوتها بتأميم القناة، وبيّنَ النائب (أميل البستاني) أن قرار التأميم خطوة اقتصادية هامة لمصر، ووجه انتقاده للضجة التي تقوم بها بريطانيا والدول الغربية حول التأميم، وطلب من الحكومة اللبنانية أن تقوم بتنبيه الدول الغربية "وتقول لهم لا تتهوروا ولا تتجاوزا لأن هذا سيجعل من العرب صفاً واحداً ضدكم "، كما وجه النائب (بشير العثمان) تحيته إلى الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) والشعب المصري بقرار التأميم الذي وصفه بـ "الوثبة الجبارة الطيبة التي وثبها ورفع رأس العرب عالياً، وعدَّ قرار التأميم "عمل قانوني وشرعي"، وأكد بأن الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني يساندان التأميم ويؤيدانه، ورأى النائب (هاشم الحسيني) أن عملية التأميم خطوة جبارة قامت بها مصر لاستكمال سيادتها واستقلالها، وأن هذا

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2724، تقارير المفوضية الملكية العراقية في عمّان، تقرير عام عن شهر تشرين الأول 1956، الوثيقة رقم (83)، ص52.
(2) جرجس، المصدر السابق، ص89.

الإجراء "ردَّ الاعتبار للعرب جميعاً وإلى القومية العربية"، ووجه ضربة قاسية ودرساً للشركات الأجنبية في الدول العربية[1].

ووافق المجلس وبالإجماع في نهاية الجلسة على اقتراح تضمن توجيه التهنئة والتأييد للرئيس المصري (جمال عبد الناصر) بمناسبة تأميم قناة السويس جاء فيه: "إن مجلس النواب إذ يقدر المجهود الجبار الذي تبذله الشقيقة مصر في تدعيم استقلالها سياسياً واقتصادياً تتوجه إلى الرئيس عبد الناصر بتهانيه الحارة على الخطوة الجريئة التي خطتها مصر في تأميم شركة قناة السويس ويؤيده متمنياً لمصر النجاح والتوفيق"[2]. وتلقى مجلس النواب اللبناني في جلسته المنعقدة في 2 آب 1956 برقية من الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) وجه فيها الشكر لمجلس النواب على موقفه المؤيد والمبارك لقرار تأميم قناة السويس[3].

كما أعلنت الأحزاب والتيارات السياسية اللبنانية وقوفها إلى جانب مصر وتأييدها لقرار التأميم [4]، فالحزب التقدمي الاشتراكي [5] كان له موقفه المشهود

---

(1) م. م. ن، الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة (الأولى) المنعقدة في 30 تموز 1956، ص1.

(2) المصدر نفسه؛ فؤاد الخوري، النيابة في لبنان نشؤها، أطوارها، آثارها، أعلامها من 1860 إلى 1977، ط1، (بيروت، 1980)، ص317؛ الجبوري، المصدر السابق، ص 277–278.

(3) م. م. ن، الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة (الخامسة عشر) المنعقدة في 2 آب 1956، ص1؛ الجبوري، المصدر السابق، ص278.

(4) هشام قبلان، لبنان أزمة وحلول، ط1، دار الآفاق الجديدة، (بيروت، 1978)، ص27؛

(5) حزب سياسي أسسه كمال جنبلاط في عام 1949، كانت غايته السعي بجميع الوسائل المشروعة لبناء مجتمع أساسه الديمقراطية تسود فيه الطمأنينة الاجتماعية والعدل والرخاء والحرية والسلم، واشتهر الحزب بمواقفه المعارضة لحكم الرئيسين بشارة الخوري وكميل شمعون، كما عرف بمواقفه القومية تجاه القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية والقضية المصرية وقضية مراكش، أصدر مجلة عرفت باسم (الأنباء). للتفاصيل ينظر: بشار حسن يوسف، تطور الحياة الحزبية في لبنان 1946–1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، (كلية التربية، 2000)، ص35–39؛ فارس اشتي، الحزب

المؤيد للقرار [1]، فأرسل الحزب برقية تأييد إلى الرئيس المصري (جمال عبد الناصر)، أكد فيها بأن تأميم القناة وإعادتها إلى الشعب المصري "نصراً جديداً لقضية السيادة الوطنية"، وأن التأميم "عمل قانوني تسقط دونه حجج الباطل، نؤيدكم ونهنئكم"[2].

وحلل رئيس الحزب التقدمي (كمال جنبلاط) أبعاد التأميم، فرأى أن "المواجهة قد تكون حتمية بين دول الغرب والدول العربية نظراً لخطورة هذا الممر الدولي، لكنه عدّها رغم خطورتها مرتبطة بطبيعة الثورة وديناميكيتها، وأعلن قلقه من الضجة المثارة حول قضية التأميم والتي "مصدرها الخوف من منع إسرائيل من الملاحة"، ورأى بأن الأيام المقبلة "تتطلب البصيرة الواسعة والجرأة المقرونة بالحكمة وبعدم التهور ... وهذه الصفات موجودة في الرئيس جمال عبد الناصر"[3].

وأكد من جهة أخرى على حق مصر في قناة السويس إشرافاً وأرباحاً، وأعلن تأييده لجمال عبد الناصر ومرافقته "بآمالنا وأمانينا وتصرفاتنا وتخوفاتنا"[4].

أما مؤتمر الأحزاب اللبنانية والهيئات الوطنية [1] فقد عدَّ تأميم قناة السويس حقاً طبيعياً لمصر خاصة بعد إعلانها تامين حرية الملاحة، ورأى بأن الضجة

التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية 1949–1958، (3 مجلدات)، ط1، الدار التقدمية، (بيروت، 1989).

(1) إبراهيم سلامة، " الأحزاب اللبنانية "، مجلة الأحد (بيروت، 1967)، ص2؛ حسين حمد عبد الله الصولاغ، التطورات السياسية في لبنان 1941–1958م، رسالة ماجستير، كلية التربية الأولى (ابن رشد)، (جامعة بغداد، 1990)، ص134.

(2) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (262)، في 3 آب 1956؛ كمال جنبلاط، ربع قرن من النضال، ط 2، الدار التقدمية، (بيروت، 1987)، ص225؛ اشتي، المصدر السابق، المجلد الثاني (دور الحزب 1949–1964)، ص928.

(3) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (262)، في 3 آب 1956.

(4) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (262) في 3 آب 1956؛ اشتي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص930–931.

الغربية القائمة محاولة تتجاوز أزمة القناة إلى فك الطوق البحري عن "إسرائيل"، وتمكينها من الاستمرار والتوسع ولمنع التوحد والتقارب العربي، وطالب المؤتمر الدول العربية بتأييد مصر في مقاطعة مؤتمر لندن، وتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي باعتبار هذه الاستعدادات العسكرية [2] تهدد السلم، واتخاذ الإجراءات اللازمة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً للرد على أي عدوان، وتوحيد الصفوف وتنسيق السياسات الخارجية وتعبئة جميع القوى الشعبية لنصرة مصر [3].

وأعلن حزب النجادة اللبناني [4] تأييده الكامل لقرار الحكومة المصرية بتأميم قناة السويس، كما دعا إلى دعم الشقيقة مصر في موقفها تجاه التأميم، مؤكداً على

---

(1) وهو صيغة تحالف بين الأحزاب والهيئات اللبنانية ظهر عام 1953 من أجل نصرة قضية مراكش والتنديد بالاستعمار الفرنسي، وضم: الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النداء القومي وحزب الهيئة الوطنية اللبنانية والجبهة الشعبية وجمعية تحرير المغرب وجمعية الطلاب القوميين والشبيبة الإسلامية.

(2)-بدأت بعد التأميم القوات الفرنسية والبريطانية تتحرك في عرض البحر المتوسط، ونزلت بعض القوات الفرنسية في جزيرة قبرص لتنظم إلى القوات البريطانية في الجزيرة. ينظر: جريدة النهار (بيروت)، العددان (6335) و (6336) في 7 و8 آب 1956.

(3) اشتي، المصدر السابق، المجلد الأول، ص493؛ المجلد الثاني، ص930.

(4) حزب سياسي تأسس 1937 على هيئة منظمة باسم (منظمة النجادة)، وتعرض الحزب للحل من قبل الحكومة في 8 تموز 1949، وظهر الحزب عام 1950 باسم (الحزب اللبناني اليعربي)، ثم عاود لمزاولة نشاطه رسمياً عام 1954 باسم (حزب النجادة)، إلا أن الحكومة أصدرت قراراً رسمياً بحل الحزب عام 1958، لكنه عاد لمزاولة نشاطه بعد انتهاء عهد كميل شمعون. رفع الحزب شعار (بلاد العرب للعرب)، وقد ورد في نظامه الداخلي إلى أنه حزب سياسي ديمقراطي عربي تحرري ينادي بإلغاء الطائفية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحرير المجتمع من الرواسب التي خلفها الاستعمار. ينظر: النادي الثقافي العربي، القوى السياسية في لبنان، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، (بيروت، 1970)، ص146–147؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص116–118.

ضرورة التعاون بين الدول العربية لتأييد ونصرة مصر وحمايتها من أي عدوان يقع عليها[1].

وعدَّ حزب البعث العربي الاشتراكي [2] القضية المصرية قضية مصيرية لجميع العرب، معرباً عن تأييده للخطوة الجبارة التي اتخذها الرئيس جمال عبد الناصر في تأميم القناة، وعلى ضرورة تقديم الدعم اللازم لمصر من اجل تحقيق السيادة الكاملة على أراضيها[3].

وكان حزب الاتحاد الدستوري[4] من بين الموقعين على بيان مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية، والذي عدَّ تأميم القناة حق مشروع وطبيعي لمصر، وأعلن الحزب في عدة بيانات تأييده التام لقرار التأميم، وأكد على ضرورة اتخاذ مصر جميع الإجراءات لتحقيق الاستقلال الكامل بما فيه الاستقلال الاقتصادي، ودعا الحكومة اللبنانية إلى تنسيق جهودها مع الحكومات العربية للوقوف مع مصر وصد أي عدوان أجنبي خارجي[5].

---

(1) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2688، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/ 1/2) والمؤرخ في 11 آب 1956، الوثيقة رقم (8)، ص 5.

(2) تكوّن لحزب البعث نواة في بيروت منذ عام 1951 في أوساط الدارسين في الجامعة الأمريكية ببيروت، بدأ نشاطه بشكل سري خلال الفترة 1951–1955، كان للحزب مواقف إيجابية من القضايا الداخلية والخارجية للبنان، وقف ضد مشاريع الأحلاف الاستعمارية المتمثلة بحلف بغداد. للتفاصيل ينظر: النادي الثقافي العربي، القوى السياسية في لبنان، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط 1، (بيروت، 1970)، ص248–282؛ يوسف، المصدر السابق، ص46–53.

(3) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6347) في 18 آب 1956.

(4) تأسس الحزب عام 1932 على يد الشيخ بشارة الخوري، كان له مجلة تدعى (المعرض) وأخرى تدعى (الديار)، من أهدافه أن تكون لبنان جمهورية ديمقراطية دستورية برلمانية، وإلغاء الطائفية ومجانية التعليم والحفاظ على استقلال لبنان، ساند القضايا العربية منها فلسطين ومصر. للتفاصيل ينظر: النادي الثقافي العربي، المصدر السابق، ص 121–144؛ يوسف، المصدر السابق، 32–34.

(5)جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (263) في 10 آب 1956؛ د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2688، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير

وبارك حزب الكتلة الوطنية[1] قرار التأميم، ورأي بوجوب توحيد جهود لبنان حكومة وشعباً لدعم القضية المصرية، وضرورة نصرة الشعب المصري[2].

وكان لقرار التأميم أثر كبير على الشارع اللبناني، إذ طافت المظاهرات المؤيدة لمصر ولقرار التأميم اغلب المدن اللبنانية، ففي مدينة بيروت اندلعت مظاهرة كبيرة قصدت مقر السفارة المصرية، وأعلن المتظاهرون تأييدهم الكامل لتأميم قناة السويس، ووقوفهم إلى جانب مصر حتى النهاية، وطالبوا بتأميم مرفأ بيروت أسوة بقناة السويس ' وأعلنوا استنكارهم الشديد للتدابير الدولية والعسكرية التي اتخذتها الدول الغربية وتدخلها في شؤون مصر والحلول الموضوعة في البيان الثلاثي (مؤتمر لندن)، وتأييد الدول العربية في إعلانها أن كل اعتداء يقع على ارض مصر اعتداء على سلامة الدول العربية، وألقى السفير المصري (عبد الحميد غالب) كلمة حماسية أمام المتظاهرون بارك فيها المشاعر الجياشة التي أبداها الشعب اللبناني تجاه مصر، وعبّر عن شكره وتأييده لهم [3]. واندلعت مظاهرة حاشدة في مدينة زحله تأييداً لمصر، عبرَّ فيها المتظاهرين عن رفضهم

المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/2/1) والمؤرخ في 11 آب 1956، الوثيقة رقم (12)، ص 7.

(1) حزب سياسي تأسس عام 1935 من قبل أميل أده الذي تولى رئاسته حتى وفاته عام 1949، ثم تولى رئاسة الحزب من بعده نجله الأكبر (ريمون اده)، له جريدة ناطقة باسمه تدعى (جريدة الصحافة)، للحزب أهداف على الصعيدين الداخلي والخارجي منها تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الوحدة الوطنية، وتوثيق التعاون بين الدول العربية وتشجيع العلاقة الوطيدة مع الدول الغربية. ينظر: النادي الثقافي العربي، المصدر السابق، ص33–63؛ يوسف، المصدر السابق، 30–32.

(2) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6339) في 11 آب 1956.

(3) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (264) في 17 آب 1956؛ د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2688، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 352/2/2) والمؤرخ في 1 آب 1956، الوثيقة رقم (92)، ص123؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص157–158.

لأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية المصرية واعتبرا قرار التأميم خطوة هامة في طريق الاستقلال[1].

ثانياً. العدوان الثلاثي على مصر

سارعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة إلى إظهار مواقفها العدائية من مصر، وقاموا باتخاذ إجراءات سريعة ضد مصر أولها تجميد أرصدتها الإسترلينية' كما بادروا بعد أيام من التأميم إلى إصدار بيان مشترك في 2 آب أعلنوا فيه رفضهم لقرار التأميم وعدوا القرار إهانة لهم "وعمل تعسفي ينطوي على نتائج خطيرة للملاحة في قناة السويس"[2].

كما عملت بريطانيا وفرنسا على استبعاد سياسة السلام، والسعي لإحباط عملية التأميم وحل المشكلة باستخدام القوة ضد مصر، ولم تجدا خيراً من الكيان الصهيوني للقيام بالعدوان لإجبار مصر عن التراجع عن قرار التأميم، إذ تم التوصل إلى عقد اتفاق بين بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني في 25 تشرين الأول 1956، ويقضي الاتفاق بشن هجوم على مصر، ويكون على مرحلتين: الأولى تكون بقيام الكيان الصهيوني بالهجوم على سيناء وغزة بحجة مطاردة الفدائيين الفلسطينيين، والثانية توجيه بريطانيا وفرنسا إنذاراً إلى مصر والكيان الصهيوني لوقف القتال وسحب قواتهما عن قناة السويس مقابل التهديد باستخدام القوة ضد أي طرف يرفض قبول الإنذار[3].

هاجمت القوات الصهيونية الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء في 29 تشرين الأول 1956، وأسرعت بريطانيا وفرنسا في اليوم التالي من العدوان بتوجيه

---

(1) اشتي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص930.

(2) محمد مصطفى صفوت، إنجلترا وقناة السويس 1854–1956، شركة فن للطباعة، (القاهرة، د.ت)، ص227–228؛ عمر، المصدر السابق، ص535–536.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2724، تقارير المفوضية العراقية في عمّان، تقرير عام عن شهر تشرين الأول مؤرخ 26 تشرين الأول 1956، الوثيقة رقم (97)، ص118؛ عمر، المصدر السابق، ص539.

إنذارٍ إلى مصر والكيان الصهيوني لوقف القتال في مدة (12) ساعة والانسحاب مسافة (10) أميال عن قناة السويس، وبالنظر للنوايا المبيتة والمخططة لها، رفضت الحكومة المصرية الإنذار كونه يمثل اعتداء على حقوقها وكرامتها[1].

وبعد توجيه الاتحاد السوفيتي إنذاراً إلى دول العدوان، أُعلِن عن وقف إطلاق النار في 7 تشرين الثاني 1956 وبدأت دول العدوان بالانسحاب من الأراضي المصرية، وحلت قوات الأمم المتحدة في منطقة القناة للإشراف على عمليات الانسحاب وللاستقرار على خطوط الهدنة بين الدول العربية و "إسرائيل"[2].

1. موقف لبنان الرسمي

وقفت أغلب الأقطار العربية عشية العدوان الثلاثي إلى جانب مصر، وعمت التظاهرات المدن العربية منددة بالعدوان [3]، وكان للعدوان صدىً واسعاً في لبنان على الصعيد الرسمي، إذ استقبل النبأ بالشجب والاستنكار، وأعلنت الحكومة اللبنانية فور سماعها نبأ العدوان بإصدار مرسوم يقضي بفرض حالة الطوارئ على جميع الأراضي اللبنانية، ودعا رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) إلى عقد مؤتمر عاجل للرؤساء والملوك العرب في بيروت لمناقشة العدوان، وما يترتب عليه من نتائج خطيرة على مصر والبلاد العربية، ودراسة الموقف العربي من مسالة العدوان وما يجب اتخاذه من إجراءات بشان العدوان[4].

---

(1) د. ك. و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311،2680، تقارير السفارة العراقية في القاهرة، تقرير السفارة إلى وزارة الخارجية العراقية عن (العدوان الثلاثي) المرقم (س/ 30/294) والمؤرخ في 1 تشرين الثاني 1956، الوثيقة رقم (14)، ص 18؛ عمر، المصدر السابق، ص539.

(2) صفوت، المصدر السابق، ص268–269؛ عمر، المصدر السابق، ص540.

(3) للتفاصيل عن الموقف العربي ينظر: وفيق عبد العزيز فهمي، العدوان الثلاثي والضمير العالمي، الدار القومية، (د.م، 1964)، ص101–103؛ عدنان فواز، دور لبنان في العالم العربي، الدار الأهلية، (بيروت، 1973)، ص84.

(4) Reports of American Middle East Commissionary, The control of local conflict case studies ACDA/IR –154, Lebanon (1958), Prepared for the U.S. Arms control and disarmament agency, Prepared by Geoffrey Kemp,August 15,1969, File No: (7), p.235;

جريدة النهار (بيروت)، العدد(6408) في 1 تشرين الثاني 1956؛ أمين سعيد، ثورات العرب في القرن العشرين، دار الهلال، (د.م، د.ت)، ص111.

اجتمع رئيس الجمهورية اللبنانية (كميل شمعون) بالسفير المصري (عبد الحميد غالب) في بيروت، الذي أبلغه موافقة الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) على الدعوة، ثم عقد في 2 تشرين الثاني 1956 اجتماع وطني كبير في سراي الحكومة برئاسة كميل شمعون في بيروت لمتابعة تطورات الموقف في مصر، وأكد شمعون أن الغاية من الاجتماع توحيد الصفوف تجاه التحديات التي تواجهها مصر، واتُخِذَ في نهاية الاجتماع قراراً يقضي باستنكار العدوان المشترك على مصر، وتمنى القرار على الحكومة ومجلس النواب أن يتخذا ما يرتئياه مناسباً وضرورياً من قرارات خدمة للمصلحة اللبنانية "وتأييداً لمصر والقضية العربية"[1].

وفي اليوم نفسه 2 تشرين الثاني، أعلن رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) استنكار حكومته للعدوان الذي وصفه بـ "الجريمة المنكرة" التي تقع على مصر وعلى شعبها الذي ينشد استقلاله، ووجه استهجانه لبريطانيا وفرنسا لأنهم "يرتكبون أفظع جريمة بتدخلهم بأساطيلهم وجيوشهم للاعتداء على مصر"[2].

وكرر اليافي في مؤتمر صحفي يوم 3 تشرين الثاني شجب حكومته للعدوان، ودعا الحكومات العربية إلى اتخاذ موقف موحد ضد العدوان، وعقد اجتماع طارئ للجامعة العربية لمناقشة التطورات في مصر، ودعا إلى تأييد ونصرة الشعب المصري[3].

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن (اجتماع السراي الكبير) في بيروت ينظر: جريدة النهار (بيروت)، العدد (6410) في 3 تشرين الثاني 1956.

(2) م. م. ن، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، محضر الجلسة (الخامسة) المنعقدة في 2 تشرين الثاني 1956، ص3.

(3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2688، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (أ/ 1/32) والمؤرخ في 3 تشرين الثاني 1956، الوثيقة رقم (18)، ص4؛
U.S.S.D.L.I. and F. A, 1955-1958, Lebanon, Telegram from the American Legation, Beirut, November 3, 1956, No:301, To the Secretary of State, Washington, film: 9, p.274.

ويذكر سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (16 أيلول 1954 – 19 أيلول 1955) أن رئيس الجمهورية (كميل شمعون) قام باستدعاء السفير البريطاني في بيروت يوم 6 تشرين الثاني في محاولة منه للتوسط في حل النزاع وإنهاء القتال، كما طلب من السفير البريطاني إبلاغه بموعد وقف إطلاق النار، ثم ما لبث السفير البريطاني أن عاد إلى الرئيس شمعون بعد أن أجرى اتصالاته مع الحكومة البريطانية وأبلغه الموعد المحدد لوقف إطلاق النار، وبدوره قام شمعون بإبلاغ الخبر شخصياً إلى سفارة لبنان في القاهرة التي قامت بإبلاغه إلى الحكومة المصرية على وجه السرعة، وتم هذا الأمر قبل يوم واحد فقط من وقف إطلاق النار[1].

وفي 12 تشرين الثاني 1956، عقد في بيروت مؤتمر الملوك والرؤساء العرب بحضور ممثلين عن العراق، الأردن، السعودية، السودان، لبنان، ليبيا، اليمن ومصر[2].

افتتح الرئيس اللبناني (كميل شمعون) جلسة المؤتمر بكلمة رحب فيها بأعضاء الوفود المشاركة فيه وشكرهم على تلبية الدعوة لهذا المؤتمر، وشرح الظروف التي أحاطت بالأمة العربية، وأكد جدية الموقف وضرورة توحيد الكلمة للوصول إلى نتائج إيجابية تؤدي إلى ضمان مستقبل الأمة العربية، وأكد بان "وجودنا وحريتنا وكرامتنا هي اليوم في امتحان تختبر فيه قابليتنا لصون هذه المقدسات والدفاع عنها، وقد قدمت الشقيقة الغالية مصر في موقفها البطولي ذوداً عن أراضيها وحقوقها المشروعة بل عن أراضينا وحقوقنا جميعاً أروع مثل على صمود العرب أمام الشدائد"، وطالب بالوقوف وقفة عربية لنصرة مصر والدفاع

(1) سامي الصلح، احتكم إلى التاريخ، دار النهار، (بيروت، 1970)، ص140–141.

(2) للتفاصيل عن أسماء أعضاء الوفود العربية ينظر: د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2724، تقارير المفوضية الملكية العراقية في عمّان، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية (عن مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في بيروت) المرقم (أ/ 7/45) والمؤرخ في 13 تشرين الثاني 1956، الوثيقة رقم (86)، ص217؛ جريدة النهار (بيروت)، العدد (6418) في 13 تشرين الثاني 1956.

عن حقوق العرب ومصالحهم"، كما طالب دول العدوان بالانسحاب الفوري من الأراضي المصرية دون قيد أو شرط[1].

وطرحت الوفود العربية (السعودية ومصر وسورية واليمن) على المؤتمر مشروعاً يدعو إلى قطع العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية مع كل من (بريطانيا وفرنسا)، ولم يوافق الرئيس اللبناني على المشروع إذ كان يرى إبقاء العلاقات معهما، بالرغم من أنه صاحب الدعوة إلى عقد المؤتمر، ويجب عليه أن يكون أول الموافقين لا أول الرافضين[2].

بعد أن أنهى الملوك والرؤساء العرب اجتماعهم، صدر بيان ختامي استنكر فيه العدوان على مصر، وأثبت حقها في سيادتها وسلامة أراضيها، وتضمن التأكيد على تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي نصت على انسحاب القوات المعتدية عن الأراضي المصرية[3].

ظهر في أعقاب المؤتمر خلافات واضحة بين المسؤولين اللبنانيين بالنسبة لقضية قطع العلاقات الديبلوماسية مع دولتي العدوان (بريطانيا وفرنسا)، وخاصة بين الرئيس اللبناني كميل شمعون وبين رئيس الحكومة عبد الله اليافي (8 حزيران – 18 تشرين الثاني 1956) الذي أكد على ضرورة الالتزام بالمقررات التي اتخذها المؤتمر، فقدم اليافي ووزير الدولة صائب سلام استقالتهما احتجاجاً على رفض

(1) حول نص كلمة الرئيس اللبناني كميل شمعون ينظر: جريدة النهار (بيروت)، العدد(6419) في 15 تشرين الثاني 1956؛ سعيد، المصدر السابق، ص 111؛ الأنصاري، المصدر السابق، ص57–58.

(2) جريدة النهار (بيروت)، العدد(6420) في 16 تشرين الثاني 1956؛ سعيد، المصدر السابق، ص111؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص159؛
Reports of American Middle East Commissionary, op.cit, p.235-236.

(3) جريدة النهار (بيروت)، العددان (6420) و(6421) في 16 و17 تشرين الثاني 1956؛ يوسف خوري، المشاريع الوحدوية العربية 1913–1987، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1988)، ص208؛ اشتي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص934.

شمعون الانصياع للقرار العربي الذي يدعو إلى قطع العلاقات مع دول العدوان، وعدم التزام شمعون بالمقررات[1].

شكّلَ سامي الصلح الحكومة اللبنانية في 18 تشرين الثاني 1956، وأكد بيان حكومته الوزاري الذي ألقاه في مجلس النواب بتاريخ 27 تشرين الثاني، على مساندة مصر بكل ما نستطيع في دفاعها عن سيادتها وحقوقها " ... ولذلك فأننا نعمل لتنفيذ المقررات التي اجمع عليها الرأي العام العالمي وأقرتها الأمم المتحدة، والتي تقضي بأن تجلو عن مصر وقطاع غزه جميع القوات المعتدية. ونريده جلاءً فورياً وبدون قيد ولا شرط. كما نريده حلاً لقضية القناة يتفق مع سيادة مصر وكرامتها ..."، وطالب بالمباشرة فوراً بتطبيق أحكام المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ التدابير الفعالة" ... إذا رفضت بريطانيا وفرنسا الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وامتنعتا عن سحب قواتهما من الأراضي المصرية فوراً بدون قيد ولا شرط، وكذلك أغذ خالفت إسرائيل قرارات الأمم المتحدة وامتنعت عن سحب قواتها إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد ولا شرط، أو إذا تسبب عن موقف أي من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تأزم جديد من شانه أن يؤدي إلى استئناف الأعمال العسكرية "[2].

وهكذا، يتضح أن هناك تناقض وغموض واضح في الموقف الرسمي اللبناني تجاه قضية العدوان وخاصة فيما يتعلق بموضوع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا،

---

(1) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6421) في 17 تشرين الثاني 1956؛ كمال صليبي، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار للنشر، (بيروت، 1967)، ص 243–244؛ الصلح، المصدر السابق، ص 140–160؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص 159–160؛ الأنصاري، المصدر السابق، ص59؛
Reports of American Middle East commissionary, op.cit, p. 236.

(2) م.م.ن، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الثاني، الجلسة (السابعة) المنعقدة في 27 تشرين الثاني 1956، ص 2؛ مجموعة البيانات الوزارية اللبنانية، جمعها وقدّمَ لها جان ملحمة، مكتبة خياط، (بيروت، 1965)، ص204؛ جريدة النهار (بيروت)، العدد (6431) في 28 تشرين الثاني 1956؛ جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (279) في 30 تشرين الثاني 1956؛ حكومات لبنان، ص166.

فرئيس الجمهورية يريد إبقاء العلاقات معهما نظراً لأن لبنان يرتبط مع بريطانيا وفرنسا بصداقة تقليدية ومصالح حيوية (سياسية واقتصادية)، والحكومة تطالب بقطع العلاقات وجلاء القوات الأجنبية عن الأراضي المصرية.

2. موقف لبنان الشعبي

كان للعدوان الثلاثي تأثير كبير على الساحة الشعبية اللبنانية، إذ استنكر مجلس النواب اللبناني والأحزاب اللبنانية العدوان، وطافت المظاهرات المدن اللبنانية منددة بالعدوان، وقام المتظاهرون بالتبرع بالدم وطلبوا بفتح باب التطوع لنصرة مصر.

ففي 2 تشرين الثاني 1956 ناقش مجلس النواب اللبناني العدوان الثلاثي على مصر، وأكد النواب استنكارهم وشجبهم للعدوان، فالنائب (بشير العثمان) وصف العدوان بأنه قمة في "الطغيان والظلم"، وأنه اغتصاب وانتهاك لأراضي دول عربية، وبيّن بأن العدوان وقع عندما رأت بريطانيا وفرنسا أن ظلمها الاستعماري ينهار أمام قوى القوى الوطنية، وطالب بقطع العلاقات مع دول العدوان،وعدَّ النائب (عبد الله الحاج) العدوان بـ "العمل الإجرامي" وأنه "غزو" تقوم به بريطانيا وفرنسا "وإسرائيل" ضد دولة عربية، وطالب الحكومة اللبنانية والحكومات العربية باتخاذ موقف موحد تجاه العدوان وخاصة قطع العلاقات معها، وتبليغ سفراء دول العدوان أن وجودهما في البلاد قد انتهى[1].

ورأى النائب (أميل البستاني) أن السياسة البريطانية "الغاشمة" هي التي تسيطر على الموقف، وشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة "لمواجهة هذا الاعتداء الشنيع"، ودعا النائب (غسان تويني) إلى السعي وبذل قصارى الجهود دبلوماسياً وسياسياً وعسكرياً مع الدول العربية لتنفيذ قرارات الأمم حتى لا تبقى حبراً على ورق، فيما وصف النائب (سليم حيدر) العدوان بأنه "مؤامرة مدبرة" ضد مصر لإفشال عملية التأميم، ورأى النائبان (هاشم الحسيني) و(جورج هراوي) بأن

(1) م.م.ن، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة (الخامسة) المنعقدة في 2 تشرين الثاني 1956، ص 1.

العدوان على مصر هو اعتداء على كل الدول العربية، ونحن والدول العربية "ملزمون بنصرة مصر"، ووافق مجلس النواب في نهاية المناقشات وبالإجماع على اقتراح تقدمت به لجنة الشؤون الخارجية النيابية بتأييد مصر وشجب العدوان جاء فيه: "إن العدوان على مصر من قبل قوات بريطانيا وفرنسا هو خرق لمبادئ الأمم المتحدة. ومجلس النواب اللبناني إذ يؤيد الشقيقة مصر في نضالها ويشجب العدوان الأثيم، ويطلب من الحكومة اتخاذ التدابير التي ترتبها على لبنان واجبات الأخوة بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية والضمان الجماعي العربي"[1].

كما أعلن مجلس النواب في جلسته المنعقدة في 27 تشرين الثاني 1956 الوقوف دقيقة صمت حداداً على أرواح الشهداء المصريين الذين وقعوا في المعركة[2].

أما الأحزاب اللبنانية، فقد أعلنت وقوفها إلى جانب مصر، وكان الحزب التقدمي الاشتراكي في طليعة تلك الأحزاب، إذ شارك الحزب التقدمي في اجتماع مؤتمر الأحزاب اللبنانية الذي عقد في بيروت بتاريخ 31 تشرين الأول 1956، وطالب بتعبئة جميع القوى الشعبية لشد أزر الجيش الوطني، ودعا المواطنين إلى الاتحاد والتعاون لمواجهة الأحداث، ودعا المسؤولين إلى معاقبة محاولي إضعاف الروح المعنوية، وطالب الحكومة بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني للتشاور في السبل التي يجب اتخاذها لنصرة مصر، وتنفيذ التزاماتها بدعم الحكومة المصرية، وطالب

(1) المصدر نفسه، ص3؛ فهمي، المصدر السابق، 102؛
U.S.S.D.L.I. and F. A, 1955-1958, Lebanon, Telegram from the American legation, Beirut, November 10, 1956, No:287, To the Secretary of State,Washington, film:9, p.265.

(2) م.م.ن، الدور التشريعي الثامن، العقد العادي الثاني، الجلسة (السابعة) المنعقدة في 27 تشرين الثاني 1956، ص1.

بإغلاق مطار بيروت بعد أن قاطع عمال مرفأ بيروت السفن البريطانية والفرنسية[1].

كما شارك الحزب التقدمي الاشتراكي في الاجتماع الذي عقده رئيس الجمهورية كميل شمعون في 2 تشرين الثاني 1956 للتشاور في موضوع العدوان، إذ دعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمقاطعة السفن والبواخر والطائرات البريطانية والفرنسية، ومواجهة الأزمة بشجاعة وثقة "... فعهد الاستعمار قد ولى والشعوب العربية تقف وراء مصر والرأي العام معنا... "[2].

وبحث مجلس إدارة الحزب التقدمي الاشتراكي في اجتماعه المنعقد في 5 تشرين الثاني تطورات العدوان على مصر، واتخذ جملة قرارات منها إرسال برقية تأييد إلى جمال عبد الناصر، وإرسال برقية إلى مؤتمر الأحزاب الاشتراكية الآسيوية المنعقد آنذاك في بومباي لاستنكار العدوان، وتأليف وفد لمقابلة رئيس الحكومة (عبد الله اليافي) وتسليمه مذكرة تتضمن إدانة العدوان، وطالب بقطع العلاقات الديبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا[3].

كما بعث الحزب التقدمي الاشتراكي برقية إلى رئيسة اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطاني (سمرسكل) أعلن فيه استنكاره لمشاركة بريطانيا في العدوان ضد مصر. كما أبدى رئيس الحزب التقدمي (كمال جنبلاط) تخوفه من اندلاع حرب عالمية ثالثة، ووقف مع رأي رئيس وزراء الهند (جواهر لال نهرو) الداعي إلى انسحاب الجيوش المعتدية عن مصر، ودعا جنبلاط الدول العربية إلى اتباع سياسة تقوم على دعم مصر داخلياً وخارجياً، ومناوأة السياسة الغربية التي تحاول

(1) جريدة النهار (بيروت)، العدد (6409) في 2 تشرين الثاني 1956؛ جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (275) في 2 تشرين الثاني 1956؛ اشتي، المصدر السابق، المجلد الأول، ص493–494؛ المجلد الثاني، ص932.

(2) اشتي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص932.

(3) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد(276) في 9 تشرين الثاني 1956؛ اشتي، المصدر السابق، المجلد الثاني، ص932.

تطويق العرب لفرض خيارين: إما الصلح مع "إسرائيل" أو حل قضية القناة بما يرضاه الغرب[1].

أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد وقف إلى جانب القطر المصري إبان العدوان الثلاثي وقفة مشهودة، إذ دعا الحزب أبناء الشعب في لبنان إلى "التضامن مع الشعب العربي في مصر والدفاع عنه"، واستنكر الحزب في بيان له العدوان الأجنبي على حقوق الدول العربية ومصالحها، ودعا إلى الوقوف صفاً واحداً لمواجهة العدوان، وانسحاب القوات الأجنبية عن الأراضي المصرية[2].

وأعربت حركة القوميين العرب [3] عن استنكارها للتدابير العسكرية التي اتخذتها الدول الغربية ضد مصر، وأعلنت تأييدها المطلق للرئيس جمال عبد الناصر، ورأت بان أي عدوان يقع على أرض مصر إنما هو عدوان على سلامة واستقلال الدول العربية، وطالبت بالجلاء الفوري الغير مشروط لجيوش العدوان عن قناة السويس وباقي المدن المصرية[4].

كما ندد حزب الاتحاد الدستوري بالعدوان، وأعلن شجبه واستنكاره لقيام الدول الغربية اعتماد الخيار العسكري ضد مصر، ودعا إلى نصرة قضية الشعب

---

(1) جريدة الأنباء (بيروت)، العدد (276) في 9 تشرين الثاني 1956.

(2) علي حسن مجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، (بغداد، 1980)، ص116؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص124.

(3) ظهرت فكرة إنشاء حركة القوميين العرب عام 1938 بين أعضاء (نادي العروة الوثقى) الذي تأسس في الجامعة الأمريكية في بيروت، كان لها مبادئ عديدة تتلخص بالمطالبة بتحقيق الوحدة بين سوريا والعراق والأردن، كان للحركة صحافة خاصة تنطق بلسانها منهار جريدة (الثأر) التي صدرت سنة عام 1952 وجريدة الرأي العام التي صدرت عام 1955، اندمجت حركة القوميين العرب في لبنان مع الاتحاد القومي (التنظيم القومي) الذي أعلنه الرئيس المصري (جمال عبد الناصر) بعد العدوان مباشرة، وأصبحت جزءً من الحركة الناصرية. ينظر: يوسف، المصدر السابق، ص53-58.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2689، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/ 2/8) والمؤرخ في 1 تشرين الثاني 1956، الوثيقة رقم (64)، ص27.

المصري، كما شدد على ضرورة قيام الدول العربية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإجبار الدول المعتدية على سحب جيوشها عن الأراضي المصرية[1].

ودعا رئيس حزب النجادة (عدنان الحكيم) إلى تقديم الدعم لمصر في نضالها من أجل مواجهة العدوان، وأعرب عن امتعاضه من المواقف العربية المترددة حيال قطع العلاقات مع الدول المعتدية، وعدَّ العدوان انتهاك لحقوق مصر الوطنية والقومية، وأنه عدوان على جميع الأقطار العربية[2].

كما تمثل موقف لبنان الشعبي في المظاهرات الصاخبة التي اخترقت شوارع المدن اللبنانية، ففي بيروت اندلعت مظاهرة حاشدة حتى وصلت إلى مقر السفارة المصرية، وطلب المتظاهرون من السفير المصري (عبد الحميد غالب) قبول تطوعهم في الجيش المصري لصد العدوان، وعبّر أبناء الشعب اللبناني بمختلف طوائفهم عن غضبهم على دول العدوان، وألقيت المتفجرات على بعض الأندية البريطانية، وطالبت الجماهير من الحكومة اللبنانية قطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا [3]. كما تبرّع الآلاف من المواطنين بدمائهم لإسعاف جرحى الجيش المصري، مجسدين بذلك وحدة الدم[4].

الخاتمـــة

من خلال ما تقدم، يتبين لنا ما يأتي:

---

(1) المصدر نفسه، الوثيقة رقم (64)، ص28؛ النادي الثقافي العربي، المصدر السابق، ص132 –133.

(2)د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2689، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (د/ 2/8) والمؤرخ في 1 تشرين الثاني 1956، الوثيقة رقم (64)، ص31.

(3) فهمي، المصدر السابق، ص102.

(4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي العراقي، ملفه رقم 311,2689، تقارير المفوضية الملكية العراقية في بيروت، تقرير المفوضية إلى وزارة الخارجية العراقية المرقم (س/ 11/4) والمؤرخ في 19 تشرين الثاني 1956، الوثيقة رقم (115)، ص8؛ الصولاغ، المصدر السابق، ص158.

أولاً: فيما يتعلق بالموقف اللبناني من تأميم قناة السويس، اتضح أن هناك إجماع (رسمي وشعبي) على تأييد مصر في تأميم القناة كونه حق طبيعي ومشروع نابع من سيادتها واستقلالها، وتحقيقاً لأهدافها الوطنية والقومية. وعلى ما يبدو أن موقف الرئيس اللبناني كميل شمعون المؤيد لقرار التأميم جاء نتيجة للضغط الجماهيري في لبنان المتعاطف مع مصر جعل شمعون يبادر إلى اتخاذ خطوة كان القصد منها امتصاص الزخم الشعبي الكبير حول موضوع التأميم، وذلك عندما أطلق دعوته إلى ملوك ورؤساء العرب لحضور مؤتمر عربي يعقد في بيروت لدراسة الموقف العربي من مسألة العدوان، وفي الوقت نفسه قصد شمعون من هذه المحاولة كسب رضا القوميين المخلصين من أبناء لبنان بخاصة بعد ان لا حظ ابتعادهم عنه.

ثانياً: أما بخصوص الموقف اللبناني من العدوان الثلاثي على مصر، فيتلخص بنقطيتين: الأولى تتعلق بموقف أبناء الشعب اللبناني، تتزعمه حكومة (عبد الله اليافي)، وكان هؤلاء يرون بضرورة وقوف لبنان وبشدة إلى جانب مصر لدرء العدوان، وتقديم الدعم المطلوب لها، وفي رأي هؤلاء أن اقل ما يفعله لبنان هو قيامه بقطع علاقاته الديبلوماسية والاقتصادية مع دول العدوان (بريطانيا وفرنسا).

أما النقطة الثانية فتتمثل بموقف الرئيس اللبناني (كميل شمعون) والذي كان يقف موقفاً متردداً بين الإعلان عن عدوانية هذه الدول وقطع علاقاته معها خوفاً من إغضاب أصدقائه القدماء (بريطانيا وفرنسا)، وبين أن يقف موقف المتفرج من الأحداث، ولكنه اضطر أخيراً إلى إعلان وقوفه مع الشقيقة مصر بسبب ضغط أبنا شعبنا في لبنان عليه بهذا الاتجاه، وكذلك مسايرة للموقف العربي جماهيراً وحكومات مع مصر، وذلك خوفاً من انفجار النقمة الشعبية بوجهة جراء تقاعسه عن أداء الواجب المطلوب من قطر عربي تجاه قطر عربي آخر في أثناء قيام عدوان خارجي عليه.

ثالثاً: أدى العدوان الثلاثي إلى بروز الدور الأمريكي في لبنان ومنطقة الشرق الأوسط.

The Attitude of Lebanon toward Al- Soweis Crisis 1956

Dr. Jasim Muhammad Al-Juboori*

Abstract

In 1882 Egypt had submitted to the British occupization. The British foreign minister announced that Egypt became under the wing of Britain in 18th December 1914 after the breaking out of the first world war.

In 26 August 1936 the British government set out about holding a treaty with the Egyptian government. This treaty includes a British acknowledgement of the Egyptian independence in home and foreign affairs. This will be in exchange of the Egyptian acknowledgment of the right of Britain to let her forces to study in the canal.

After the end of the second world war, the Egyptian government saw that the treaty of 1936 has exhausted its purposes and the existence of the British forces. In the canal became unjustificated then and cm agreement was signed between the British and Egyptian governments to move out the British forces Egypt in June 13, 1956.

After the British pulling out the Egyptian government worked hard to completed the national independence and to liberate from the western authority than the Egyptian precedent announced the nationalization the canal in July 26, 1956.

Lebanon supported completely the decision of nationalization. The Lebanese government stood firmly in side

* Department of History/ College of Arts/ University of Mosul.

of Egypt and assured its solidarity and support to Egypt and its nationalization of the canal. Also the popular attitude, represented by the parliament and the political parties, characterized by their complete support to the nationalization and they considered it as an magnificent step on the way of accomplishing the national sovereignty and independence. The demonstrations broke out in most of the Lebanese cities supporting Egypt in nationalization the canal.

As for the trio aggression on Egypt in October 29,1956 the Lebanese government and people denounced this aggression. the government and the parliament announced their strong condemnation on the aggression. The Lebanese parties called to confront the colonization countries and to face the aggression. the demonstrations wandered about the streets at the Lebanese cities condemning that aggression. the demonstrator, demanded to volunteer in order to assist Egypt.